

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

استكمال مقالة المحققين البروجردي والخوئي

لقد استنكر المحقق الخوئي دلالة الآية على التشريع قائلاً:

«إن غاية ما يستفاد من الآية المباركة بعد ملاحظة كون القضية شرطية إنما هو وجوب السعي على تقدير تحقق النداء وإقامة الجمعة و انعقادها (إذن لم تستوجبها ابتداءً كي توفّر شرائطها وجوباً تعيينياً) ولعلنا نلتزم بالوجوب في هذا الظرف (أي لو توفّرت الشرائط) و سيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى، و أمّا وجوب إقامتها ابتداءً و النداء إليها تعييناً فلا يكاد يستفاد من الآية بوجه كما لا يخفى، و يؤيده (عدم الوجوب التعييني) قوله تعالى بعد ذلك «وَ إِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا وَ تَرَكَوا قَائِمًا» [1] حيث يظهر منها أن الذم إنما هو على تركهم الصلاة بعد فرض قيام النبي - صلى الله عليه وآله - لها (و توفّر الشرائط بأكملها) و أنصاف الجمعة بالانعقاد و الإقامة، فيتركونه قائماً و يشتغلون باللّهو و التجارة، و أمّا مع عدم القيام (و انعدام الشرائط) فلا ذم على الترك، و بالجملة: وجوب السعي معلق على النداء فينتفي بانتفائه بمقتضى المفهوم، و لا دلالة في الآية على وجوب السعي نحو المعلق عليه كي تجب الإقامة ابتداءً.» [2]

فمستحصله أن الآية لم تستوجب الإقامة و الامتنال بحقّ آحاد الأفراد بحدّ الوجوب التعييني ابتداءً حتى يؤفّروا شرائطها و تمهيداتها، و قد تألّف معه المحقق البروجردي أيضاً بنفس الصياغة قائلاً:

«فمفادها أنه إذا أقيمت صلاة الجمعة بشرائطها و حدودها فعلى الناس أن يسعوا إليها و يذروا ما يشغل عنها، و أمّا أنه على من يجب عقدها و إقامتها (كوجوب تعييني) و ما هي حدودها و شروطها (و تهياتها)؛ فليست الآية في مقام بيانها.

فإن قلت: نعم، الآية لا تدلّ على وجوب العقد (و التهياة) و لكنّها تدلّ بإطلاقها على وجوب السعي إليها كلّما عُقدت و أينما أقيمت (بنحو القضية الشرطية) و بالجملة مفادها أنه كلّما أقيمت الجمعة (بشرائطها) يجب السعي إليها، عملاً بإطلاق الشرط و عمومها كما يعمل به في نحو: «إذا جاءك زيد فأكرمه» و يشمل إطلاق الشرط لما عقدها السلطان أو نائبه و إما عقدها غيرهما.

قلت: ليست الآية في مقام بيان أن كلّ جمعة أقيمت يجب السعي إليها (بنحو القضية الحقيقية الكلية) بل في مقام التوبيخ (كقضية خاصة) لمن يفرّ عن الجمعة الصحيحة المعقودة (فراً) بقصد البيع أو اللّهو أو سائر المشاغل [3] و الحاصل أنها غير مسوقة لبيان وجوب العقد و الإقامة (دوماً) أو لبيان وجوب الحضور و السعي إلى كلّ جمعة أقيمت كيفما كانت، بل وردت للتوبيخ على تساهل الحضور و تقديم سائر المشاغل بعدما فرض إقامة جمعة واجدة للشرائط و ثبت إجمالاً وجوب السعي إليها.» [4]

إذن قد فسّر العلّمان «الذكر بالخطبة» موضوعياً و من ثمّ استنبطوا استحباب «السعي نحو الصلاة» حكماً بحيث لا تتوجّب إقامة كلّ جمعة حتى لدى توفّر الشرائط - كما أسلفنا قرآنهم -.

و لكن سننارعهما:

• أولاً: إن ظهورها السيافي والتبادري سيحدان الذكر بالصلاة عرفاً - لا الخطبة - فلو تلونا الآيات التاليات: «إذا قضيت الصلاة فانتشروا... و انكروا الله كثيراً... قل ما عند الله خير...» لألفيناها ترتكز على الصلاة العبادية و آثارها - لا مجرد الخطبة - و دعماً لاستظهارنا أيضاً راقب مجمع البيان قائلاً: «فاسعوا إلى ذكر الله» أي فامضوا إلى الصلاة مسرعين غير متناقلين» [5] و خاصة أن انصراف «ذكر الله» إلى الصلاة ضمن القرآن الكريم يعدّ ظهوراً ساطعاً. [6] فرغم أن القرطبي قد استذكر ثلاثة معاني للسعي [7] و لكن الأوفق للآية و الأنسب للرواية هو «أن امضوا و امتثلوا ذكر الله الصلاتي».

• ثانياً: لا يعدّ الأذان و إقامة شتى الشرائط، شرطاً لوجوب الجمعة حتى تتوجب الصلاة حين توفر تلك الشروط و الممهّدات - كما زعماه - بل وفق مقالة بعض الأجلء، يعدّ أذان الجمعة كناية بارزة عن دخول وقت الصلاة - و تنجز الواجب لا فعلية الوجوب بالأذان - بوزان المثال الشهير: «إذا زالت الشمس فصل» بحيث تعدّ الصلاة - كالجمعة - واجبة مستقلة تماماً، و يعدّ السعي «واجباً غيرياً» قد ترشّع من الصلاة، مزيداً على استحبابه النفسي أيضاً إذ سيثاب حتى لو لم يدرك أمد الصلاة.

• ثالثاً: كيف استظهرها من الآية بأنه: «إذا أقيمت الجمعة بشرائطها متكاملة فصلها» بينما قد تحدثت الآية عن زمن تنجز الصلاة و دخول وقتها - لا أنه إذا توفرت بقية الشرائط فامتثلها - و لهذا ستظهر «من يوم الجمعة» تفسيرية و بيانية للصلاة - أي إذا نودي للصلاة التي من يوم الجمعة - فبالآتي قد حددت النداء لوقت صلاة الجمعة أن انطلقوا إليها و امتثلوها حين الأذان، نظير: «إذا زالت الشمس فصل».

• رابعاً: لا يقدحنا أي حاجز أن نستظهر تشريع الصلاة من الآية أيضاً فإن الآيات القرآنية تملك وجوهاً عديدة - وفق تنصيص الروايات - [8] فبالآتي إنها إضافة إلى تحديد وقت الصلاة - بالأذان - قد شرعت علينا أيضاً أساس الصلاة مطلقاً - حضوراً و غيبة بغض الطرف عن المخصصات - فلا تنحصر بمقام التوبيخ فحسب - زعماً من العلمين - إذ شأن النزول لا يخصّص النازل.

- و ربما يستلهم استحباب السعي أيضاً من الرواية التالية: «أبي الجارود عن أبي جعفر ع: في قوله: «يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله و ذروا البيع» قال: اسعوا أي امضوا، و يقال اسعوا اعملوا لها، و هو قص الشارب و نتف الإبط و تقليم الأظفار و الغسل و لبس أفضل ثيابك و تطيب للجمعة فهو السعي، و يقول الله «و من أراد الآخرة و سعى لها سعيها و هو مؤمن» [9]

و لكن سنطمسها:

• أولاً: إن سندها متزعزع و مشوب بزياد بن منذر - أبي الجارود - فقد ضعفه نتيجة انحرافه الفكري و العقدي بحدّ قد تأسست الفرقة الجارودية بسببه و قد كذّبه الإمام الباقر عليه السلام قائلاً: «كذب علي» فلا تؤثّق مروياته أساساً.

• ثانياً: لو تخلينا عن السند و وثّقنا دلالتها، لما تضاربت مع ظهور الآية - لوجوب السعي - فإنها قد عدّدت مستحبات الجمعة بوصفها ستجمل و تهياً السعي و الانطلاق نحو الصلاة نظراً لاستحبابها، فلم تسجل استحباب أصل السعي. [10]

- و أما فقرة «و ذروا البيع»:

Ø فيما أن تعدّ تتمّة و توطئة لتحقيق الأمر الإلهي - فاسعوا إلى ذكر الله - و لهذا لم يمتاز البيع بخصوصية هنا إذ - وفقاً لصاحب الجواهر - سيلغي العرف موضوعية البيع بحيث ستنتهي كافة الحواجز عن الصلاة و ستمنع.

Ø و إما أن يُعدَّ النَّهْيُ استِقْلَالِيًّا «لأيِّ بيعٍ وقتَ النَّداءِ» و لهذا قد حرَّمهُ القُدَامِيُّ تَكْلِيفِيًّا و إن لم يفسده النَّهْيُ وضعيًّا، إذ قد استوجبوا الصَّلَاةَ واجبةً تعيينيَّةً لدى زمن الحضور - على أقلِّ التَّقَادِيرِ - فبالتَّالِي سَتَحْرَمُ كَافَّةُ مَوَانِعِ الْوَاجِبِ، و لكنَّا حيث قد اسْتَبَطْنَا وجوبها التَّخْيِيرِي فلا يَحْرَمُ الْبَيْعُ حين النَّداءِ.

- و أمَّا سرَّ استظهار الحرمة دون الكراهة فهي القرينة المقابلة بين السَّعْيِ الْوَاجِبِ و النَّهْيِ عَنِ الْبَيْعِ، فرغمَ أنَّ «نسبة السَّعْيِ مع البيع» هي العموم من وجه - بحيث لو اندمجا في نقطة لارتكب بالبيع محرماً - ولكنهما تكليفان مستقلان - أي وجوب امتثال الصلاة و التَّنَحِّي عَنِ الْبَيْعِ و أشباهه -.

[1] الجمعة ١١:٦٢.

[2] نفس الْيَنْبُوع ص 16.

[3] و بإمكاننا أن ندعمه بأنَّ الْأَسَامِيَّ قد وضعت للصَّحِيح على الصَّحِيح، فمحتوى الآية هو وجوب السَّعْيِ إِلَى الْجُمُعَةِ الصَّحِيحَةِ الْوَاجِدَةِ لِلشَّرَاطِ - لا لدى أية حالة و فترة - فلا يُجْدِي إِطْلَاقُهَا لِإِجَابِ كُلِّ جُمُعَةٍ سَتَقَامُ.

[4] بروجردى حسين. البدر الزاهر في صلاة الجمعة و المسافرين. ص 16 قم - إيران: مكتب آية الله العظمى المنتظري.

[5] حيث قد نصَّ قائلًا: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ» أي إذا أُنْزِلَ لِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ و ذلك إذا جلس الإمام على المنبر يوم الجمعة و ذلك لأنه لم يكن على عهد رسول الله ص نداء سواه قال السَّايِبُ بن زيد كان لرسول الله ص مؤذن واحد بلال فكان إذا جلس على المنبر أذن على باب المسجد فإذا نزل أقام للصلاة ثم كان أبو بكر و عمر كذلك حتى إذا كان عثمان و كثير الناس و تباعدت المنازل زاد أذاناً فأمر بالتأذين الأول على سطح دار له بالسوق و يقال له الزوراء و كان يؤذن له عليها فإذا جلس عثمان على المنبر أذن مؤذنه فإذا نزل أقام للصلاة فلم يعب ذلك عليه» (نفس الْيَنْبُوع).

[6] نظير قوله تعالى: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ» (سورة الأنفال الآية 2) «الَّذِينَ آمَنُوا وَ تَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ» (سورة الرعد الآية 28) إذن إنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةُ تَمْتَلِكُ حَصَصًا وَافِرَةً بِحَيْثُ تُعَدُّ الصَّلَاةُ مِنْ أَظْهَرِهَا وَ أَجْلَاهَا.

[7] حيث قد نصَّ قائلًا: «اختلف في معنى السعي ها هنا على ثلاثة أقوال: أولها: القصد. قال الحسن: و- الله ما هو بسعي على الاقدام و- لكنه سعي بالقلوب و- النية. الثاني: أنه العمل، كقوله تعالى: و- مَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَ- هُوَ مُؤْمِنٌ [الاسراء: 19] و- قوله: إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَى [الليل: 4]، و- قوله: وَ أَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى [النجم: 39]. و- هذا قول الجمهور الثالث: أن المراد به السعي على الاقدام. و- ذلك فضل و- ليس بشرط» (الجامع لأحكام القرآن، ج 18، ص: 102)

[8] حيث قد أثير عنهم عليهم السلام بأنَّ الْقُرْآنَ ذُو وَجْهِ وَ مَعَانِي عَدَّةٍ فَلَا تَحْدُدُ الْآيَةُ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ: «لَا يَكُونُ الرَّجُلُ فَقِيهًا حَتَّى يَعْرِفَ مَعَارِيضَ كَلَامِنَا (الَّتِي تُعَدُّ ذَاتَ مُحْتَمَلَاتٍ وَ وَجْهِهِ مُتَفَاوِتَةٌ) وَ إِنَّ الْكَلِمَةَ مِنْ كَلَامِنَا لَتَنْصَرِفَ عَلَى سَبْعِينَ وَجْهًا (بِحَيْثُ يُعَدُّ كُلُّهَا ظَاهِرًا) لَنَا مِنْ جَمِيعِهَا الْمَخْرَجُ (وَ اتَّخَاذُهَا مُرَادًا)» (البحار ١٨٤:٢، ح ٥).

و «أنتم أفقه الناس إذا عرفتم معاني كلماتنا، إنَّ الْكَلِمَةَ لَتَنْصَرِفَ عَلَى وَجْهِهِ، فَلَوْ شَاءَ إِنْسَانٌ لَصَرَفَ كَلَامَهُ كَيْفَ شَاءَ وَ لَا يَكْذِبُ» (الوسائل ١١٧:٢٧، ب ٩ من صفات القاضي، ح ٢٧).

و «إِنَّا نَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ لَهَا سَبْعُونَ وَجْهًا: إِنْ شِئْتُ أَخَذْتُ كَذَا، وَ إِنْ شِئْتُ أَخَذْتُ كَذَا» (البحار ١٩٩:٢، ح ٥٨، و فيه: «إِنِّي لَا تَكَلَّمُ»).

فإنَّ الْأُسْتَاذَ الْمُعَزَّزَ قد شَرَحَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ ضَمِنَ جُلُوسَةِ أُخْرَى (1446ق) قائلًا: «و أمَّا الْمُسْتَهْدَفُ مِنْ عِبَارَةِ «إِنْ شِئْتُ» أَنْ لِكُلِّ حَقْلٍ مَعْنَى مُتَنَاسِبٍ فَدَقِّقْ أَنْ أَيَّ مَعْنَى سَيُلَاقِي أَيَّ مَقَامٍ ثُمَّ خُذْهُ، لَا أَنْ بِإِمْكَانِكَ أَنْ تَفْسِّرَ كَيْفَمَا شِئْتُ، إِذْ هَذَا الْمَعْنَى سَيُنَاقِضُ مَرَاهِمَ وَ سَيُضَادُّ الْوُجْدَانَ بَتًّا.

و أمَّا نَكْتَةُ «الانصراف إلى سبعين وجهًا» فتثير لدى مبحث «استعمال اللفظ في معان عديدة بآن واحد» حيث قد استنتجنا هناك بأنَّه قد استحال تجاه البشر العاجز الفاتر و لكن يُعَقَّلُ تَمَامًا تَجَاهِ الْاسْتِعْمَالَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ وَ الرِّوَايَةِ إِذْ قَدْ نَالَتْ الشَّرْفَ الشَّامِخَ بِإِشْرَافِهَا التَّامِّ عَلَى عَدَّةٍ مَعَانٍ بِنَفْسِ الْآنِ رَأْسًا، فَإِنَّهُ تَعَالَى عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا [8] و قد أَحْصَيْنَا عَدَدًا

وافراً من هذه النماذج ضمن القرآن الكريم نظير لفظة: ينبغي - فربما يستهدف منها الاستحباب أو الوجوب بضم معانٍ أخرى أيضاً - ونظير الحرج والفتنة والزينة والإيمان - فربما الظاهري أو القلبي أو معاً أو.... - فبالتالي إنّ هذه اللّمة الاجتهادية الجواهرية ستجلب النكات كثيراً في علم «فقه الحديث و الدراية» بحيث قد احتج صاحب الجواهر لاستخراج قاعدة «الجمع مهما أمكن» إلى هذه الروايات المذكورة كي يُلَفَّق بين مختلف المعاني والأوجه القرآنية والروائية، وإلاّ لما استطعنا تحشيد هذه الوجوه والتعريضات المنصرفة معاً ضمن قالب عرفي جامع أبداً.

[9] تفسير القمي، ج2، ص: 367

[10] و تحكماً لمقالة الأستاذ الجليل، سأصيح هذه الإجابة كالتالي: إنّ فقرة: «اعملوا لها» ستُحكّم أيضاً تفسير «الذكر بالصلاة» تماماً - لا الخطبة - و لهذا لا نستظهر من هذه العناصر المذكورة استحباب السعي فإنّ الإمام قد ركّز هنا على تحديد مستحبات الجمعة بلا انصدام لوجوب أصل صلاة الجمعة.